

أفعال العباد عند الفرق الإسلامية

د. سعد عبد الله عاشور

الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين

الجامعة الإسلامية - غزة

ABSTRACT

This study focuses on the matter of "human behavior", a fundamental issue in the Islamic Faith. Such issue has been discussed in the previous religions and old philosophy, and then transmitted into Muslims after being distorted. Unfortunately, many adopted it and spread it out among others. The present study, also, points out the matter of "Al-Jabr" which has become widespread in our present time, where some people try to depend on in their argument against and indifference to crimes and vices committed by bad people. Then, the study criticizes Jabreia and Mu'tazela, and refutes their fallacies by presenting evidence from Qur'an and Sunna. Finally , the study clarifies the Salaf understanding of human behavior which they extracted from Qur'an and Sunna.

ملخص البحث

يكشف هذا البحث عن مسألة من صميم أصول العقيدة الإسلامية ، وهي مسألة أفعال العباد ، فقد ناقشتها الديانات السابقة والفلسفات القديمة ، ثم انتقلت بما فيها من أفكار منحرفة ومعتقدات باطلة إلى المسلمين ، فأخذ بها البعض وعمل على ترويجها ، ويبرز هذا البحث ظاهرة الجبر التي أخذت تنتشر في عصرنا هذا حيث يحاول الكثير من الناس الاحتجاج بالقدر على الجرائم والمعاصي التي ترتكب والسكوت على ظلم الظالمين ، وإجرام المفسدين، ثم ينقض البحث آراء الجبرية والمعتزلة ويرد على تلك الشبهات من خلال الأدلة الشرعية ، وتوضيح فهم السلف لمسألة أفعال العباد والذي استمدوه من القرآن الكريم والسنة النبوية .

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فإن مسألة أفعال العباد كانت ولا زالت مثار اهتمام الباحثين من أرباب الديانات السابقة والفلسفات القديمة ، كما كانت موضع خلاف كبير بين جميع الفرق الإسلامية ، وخاصة الجبرية ، والمعتزلة ، وأهل السنة من الأشاعرة والماتريديّة والسلف ، بل وما زالت هذه المسألة حية ومعاصرة ، تشغل العقل الإنساني وتؤرقه ، فمنهم من ينكر على العبد حريته وإرادته ، فيجعله مسيراً لا شأن له في خلق أفعاله التي حددت له مسبقاً ولا سبيل إلى تعديلها أو تحويلها ، ومنهم من يربأ بالإنسان أن يكون في منزلة الجماد فيثبت له الإرادة ، ويجعله قادراً على أفعاله ، ويرى أن من العدل أن يثاب أو يعاقب بناءً على ما قدمت يداه .

ولعل السبب في ذلك أن القرآن الكريم وردت فيه آيات كثيرة تشير إلى أن خالق كل شيء ، وآيات أخرى تقرر أن العبد حر في اختياره أفعاله مسئول عنها .

لذا انقسم المسلمون في فهم هذه المسألة إلى ثلاثة فرق :

١ - أهل الجبر المحض (الجبرية) .

٢ - المعتزلة .

٣ - القائلون بالكسب : وهم الأشاعرة ، والماتريديّة ، والسلف ، على خلاف دقيق بينهم في المقصود من الكسب ومدى إرادة الإنسان فيه .

من أجل هذا كله رأيت أن أبرز حقيقة الخلاف بين هذه الفرق في هذه المسألة الهامة مع بيان أوجه الخلاف الدقيقة بينهم .

وقد جاء البحث بعد هذه المقدمة البسيطة في تمهيد وثلاثة مباحث :

التمهيد : بينت فيه علاقة أفعال العباد بالقضاء والقدر .

المبحث الأول : بينت فيه رأي الجبرية في أفعال العباد ، مع ذكر أدلتهم والرد عليها .

المبحث الثاني : عرضت فيه رأي القدرية والمعتزلة في أفعال العباد ، مع ذكر أدلتهم ومناقشتها .

المبحث الثالث : وقد خصصته للقائلين بالكسب ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تحدثت فيه عن الكسب عند الأشاعرة .

المطلب الثاني : تحدثت فيه عن الماتريديّة ، ثم بينت الفرق بين كسب الأشعري وكسب الماتريدي .

المطلب الثالث : تحدثت فيه عن الكسب عند السلف ، ثم بينت الفرق بين كسب الأشاعرة ،

والماتريديّة ، والسلف .

وبعد ، فهذا جهد متواضع قمت به خدمة للعقيدة الإسلاميّة ، فإن أصبت فبفضل من الله ومنته ، وإن كان غير ذلك فحسبي أنني لم أدخر جهداً في سبيل الوصول به إلى أرفع مستوى .

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم نافعاً لعباده المؤمنين ، وأن يجعل لي به سهماً في تصحيح عقائد المسلمين ، وتنقيتها من الشوائب ، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين ، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

تمهيد

علاقة أفعال العباد بالقضاء والقدر :

يرتبط القضاء والقدر بمسألة أفعال العباد ارتباطاً وثيقاً ، فهذه الأخيرة جزء من تلك المسألة الشائكة .

وقد وضح الإمام البيهقي - رحمه الله - العلاقة بين القضاء والقدر وبين أفعال العباد بقوله: " الإيمان بالقدر هو الإيمان بتقدم علم الله سبحانه بما سيكون من أكساب الخلق وغيرها ، من المخلوقات وصدورها جميعها عن تقدير منه ، وخلق لها خيرها وشرها " (1).

فالقضاء والقدر يرتبط بعموم مشيئة الله وخلقته وقدرته ، ولكن أفعال العباد هل هي مخلوقة لله تعالى من غير استطاعة من الإنسان فيكون مجبراً ؟ أم هي ليست مخلوقة لله ، وإنما العباد هم الخالقون ، وعليه يكون الثواب والعقاب بناءً على ما قدمت أيديهم ؟.

وهذه مسألة لها متعلقان :

إحداهما : بالخالق تعالى ، وهو ما اتفق فيه أهل السنة والأشاعرة على أن الله تعالى خالق أفعال العباد .

والثاني : بالعبد ، وهل له قدرة أو لا ؟ وهل قدرته مؤثرة أو غير مؤثرة . هذه وقع فيها الخلاف بين الطوائف إلى حد كبير (2).

ولعل السبب في خلافهم أن القرآن الكريم وردت فيه آيات يدل بعضها على حرية العبد واختياره و تحمل مسؤولية ما يفعله ، وبعضها الآخر يدل على أن الله تعالى خالق كل شيء ،

وأن أفعال العباد قد حددت مسبقاً من قبل الله تعالى .

فمن الآيات التي تدل على حرية العبد واختياره :

١- قوله تعالى : ﴿ كَلْ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ مَرَهَيْنَ ﴾ (سورة المدثر : ٣٨) .

٢- وقوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ (سورة فصلت : ٤٦) .

٣- وقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُغُ كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسَلَتْ ﴾ (سورة يونس : ٣٠) .

٤- وقوله تعالى : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ (سورة الكهف : ٢٩)

٥- وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (سورة المدثر : ٣) .

٦- وقوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا ﴾ (سورة الأنعام

: ١٠٤) .

٧- وقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ

فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ﴾ (سورة يونس : ١٠٨) .

٨- وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غُفُورًا رَحِيمًا وَمَنْ يَكْسِبِ إِثْمًا

فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (سورة النساء : ١١٠-١١١) .

ومن الآيات التي تدل على أن الله خالق كل شيء ، وأن أفعال العباد قد حددت مسبقاً ما

يلي :

١- قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ (سورة التوبة : ٥١) .

٢- وقوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ (سورة المدثر : ٣١) .

٣- وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ (سورة الأعراف : ١٨٨)

٤- وقوله تعالى : ﴿ وَكُوشِنَا لِأَيُّهَا كُلِّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَكَانَ حَقَّ الْقَوْلِ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ

أَجْمَعِينَ ﴾ (سورة السجدة : ١٣) .

٥- وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ

مُرَبِّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿ (سورة هود : ٣٤) .

٦- وقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَن هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَن حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ (سورة النحل : ٣٦) .

٧- وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَمَلَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (سورة البقرة : ٦-٧) .

٨- وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ (سورة الأنعام : ١٢٥) .

بل إننا نجد بعض الآيات تجمع بين الفكرتين كما في هاتين الآيتين :

١- قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا يَقُومُ حَتَّىٰ يَغْيُرُوا مَا بَأْسَهُمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَاٍلٍ ﴾ (سورة الرعد : ١١) .

٢- وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُ تَذَكَّرٌ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ (سورة المدثر : ٥٤-٥٦) .

وقبل بيان آراء الفرق في خلق أفعال العباد ينبغي أن يُعلم أن المدارس الكلامية كلها ذهبت إلى تقسيم أفعال العباد إلى قسمين هما :

١- أفعال اضطرارية ، لا إرادية : كضربات القلب ، وحركة الدم في الشريان ، وحركة المرتعش ... الخ و هذه مردها إلى الله تعالى لا دخل للعبد في إيجادها .

٢- أفعال اختيارية إرادية : وهي الأفعال التي يقصد العبد إليها بقدرته و إرادته . وقد وقع فيها الخلاف بين المتكلمين فانقسمت آرائهم إلى اتجاهات متعددة :

آراء الفرق في خلق أفعال العباد :

المبحث الأول : أفعال العباد عند الجبرية :

وقد انقسمت الجبرية إلى قسمين :

١- جبرية خالصة : وهي التي لا تثبت فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً .

٢ - جبرية متوسطة^(٣) : وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة^(٤).

فأهل الجبر المحض وهم القسم الأول وعلى رأسهم الجهم بن صفوان بالغوا في إثبات القدر حتى هبطوا بالإنسان إلى مرتبة أقل وأدنى من مرتبة الحيوان ، بل النباتات أيضاً^(٥) ، فقد سلبوا الإنسان قدرته و اختياره و زعموا أنه لا قدرة للعبد على الفعل أصلاً ، وأن حركاته بمنزلة حركات الجمادات ، لا قدرة له عليها ولا قصد ولا اختيار ، فالإنسان على مذهبهم مجبور على فعله ، لا اختيار له فيه ، فهو كالريشة المعلقة في الهواء تقلبها الريح كيف تشاء ، أما إسناد الفعل إليه فهو على سبيل المجاز ، كما يقال : سقط الحجر ، و تحرك الغصن ، و أثمرت الشجرة ، و طلعت الشمس لأن الفعل على زعمهم فعل الله تعالى أجراه على يد العبد بدون إرادة منه و لا اختيار^(٦).

أدلة الجبرية :

وقد استدلت الجبرية ببعض الآيات القرآنية كقوله تعالى : ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (سورة الزمر : ٦٢) وقوله تعالى : ﴿وَمَا مَرَمَيْتُ إِذْ مَرَمَيْتُ وَلَكِنَّ اللَّهَ مَرَمَى﴾ (سورة الأنفال : ١٧) وقوله تعالى : ﴿خَسَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ (سورة البقرة : ٧) و غيرها من الآيات التي ذكرنا أمثلة لها قبل قليل ، التي تدل على أن الله خالق كل شيء ، وأن أفعال العباد قد حددت مسبقاً . أما النصوص القرآنية التي تفيد إسناد عمل العبد إلى نفسه فقد تعسفوا في تأويلها تعسفاً ظاهراً^(٧)

مناقشة الجبرية :

إن اعتقاد الجبرية هذا نابع من عدم الفهم السليم لآيات القرآن الكريم ، إلى جانب توجيه النص ، والاستدلال به حسب مبادئهم وأفكارهم ، حيث إن الشرع والعقل والحس يدل على أن العبد فاعل لفعله ، وأنه يستحق عليه الذم حيث قال تعالى : ﴿هَلْ نُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (سورة النمل : ٩٠) وقال تعالى : ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾ (سورة آل عمران : ٢٥) . ومن المعلوم أن العقل والحس يثبت لكل فاعل فعله ، وأن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وأن الله تعالى هو الذي جعله فاعلاً ومحدثاً له ، فالله تعالى هو الخالق ، والعبد هو الفاعل والكاسب . ولاشك أن أقوال ومعتقدات الجبرية ظاهرة البطلان لمخالفتها النصوص القرآنية الصريحة الواضحة ، ويمكن إجمال الرد عليهم من الوجوه التالية^(٨) :

الأول : بالنص القرآني حيث أن الله سبحانه وتعالى أثبت في كثير من الآيات بأن للإنسان عملاً

وفِعْلاً ، حيث قال : ﴿ جَزَاءُ مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (سورة الأحقاف : ١٤) وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (سورة الصف : ٢) وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (سورة الكهف : ٣٠) . فهذه الآيات تثبت بصورة واضحة أن للإنسان عملاً وله فعل .

الثاني : الحس إن كل إنسان يعلم بوضوح وبضرورة العقل ، ومن غير شك أن هناك فرقاً واضحاً بين صحيح الجوارح وبين من لا صحة لجوارحه ، فالصحيح الجوارح يفعل القيام والعود وسائر الحركات مختاراً ، ولكن الذي لا صحة لجوارحه ، كالمفلوج مثلاً والمقعد لا يستطيع أن يفعل ما يفعله الصحيح وإن حاول ذلك ، وهذا يقتضي اختيار العبد وبطلان الجبر بالضرورة ، ولذلك كان التكليف بحسب القدرة والاستطاعة ، وهذا من رحمة الله تعالى ، فلم يكلف المقعد بالصلاة قائماً وإنما جعله بحسب استطاعته حيث قال صلى الله عليه وسلم : (**صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب**) (٩) ، وهذا يدل على أن الله تعالى لم يكلف عباده إلا ما يطيقون ، وهذا من عدل الله تعالى وحكمته ورحمته .

الثالث : أما بطلان قول الجبرية من الناحية اللغوية فواضح ، حيث إن المجبر في اللغة هو الذي يقع الفعل بخلاف اختياره وقصده ، وأما من وقع فعله باختياره وقصده وإرادته فلا يسمى في اللغة مجبراً ، كما أن المجبر مكره على فعله ، والإكراه يتنافى مع اللذة والشهوة والرضى ، وأهل المعاصي يفعلونها مثلذذين بها مشتتهين لها مسرورين ، وهذا كله يضاد الجبر والإكراه وينافيه ، إلى جانب ذلك فإن إجماع الأمة كلها على أن " لا حول ولا قوة إلا بالله " ، مبطل لقول الجبرية وموجب أن لنا حولاً وقوة ، ولكن لم يكن لنا ذلك إلا بالله تعالى (١٠) .

الرابع : إن القول بالجبر يؤدي إلى تعطيل جميع التكليف الشرعية ، وبطلان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأن الإجماع يتنافى مع التكليف ، فالمجبر على فعل شيء لا يكلف بضده أو بنقيضه لأنه يصبح تكليفاً بالمحال ، ومن المعلوم أن من صفات الله تعالى العدل والحكمة ، ولم يعهد في عدل الله تعالى أو حكمته أن يكلف مخلوقاً من مخلوقاته فوق وسعه وطاقته ، تكليفاً يراد منه التنفيذ الذي يعجز عنه ، ثم يعاقبه على المخالفة أو التقصير ، لأنه تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها .

الخامس : إن القول بالجبر يلزم منه عدم التفريق بين أولياء الله وأعداء الله ، ولا من بين المؤمنين والكفار ، ولا بين المحسنين والمسيئين ، ولا أهل الجنة ولا أهل النار ، وقد قال تعالى : ﴿ **أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ** ﴾ (سورة الجاثية : ٢١) وقال أيضاً : ﴿ **أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ** ﴾ (سورة ص : ٢٨) .

السادس : يستحيل عقلاً أن يتوجه أمر التكليف الإلهي لإنسان لا يملك في نفسه القدرة على اختيار الطاعة ، وذلك لأن الله جل وعلا حكيم لا يوجه أوامر التكليف لمجرد العبث فهو تعالى منزه عن العبث .

السابع : إن القول بالجبر يلزم منه أن يكون إبليس وفرعون وقوم نوح وغيرهم من الأقسام السابقة الذين أهلكهم الله بذنوبهم ، معذورين لأنهم أكرهوا على ذلك ، وهذا مما هو معلوم بطلانه بالضرورة ، ومن الكفر الواضح الصريح ، لأنه مخالف لنصوص القرآن الكريم الصريحة في الحكم على تلك الأقسام .

الثامن : إن الجبرية يحتجون على قولهم بسابق القدر ، ليؤكدوا أنهم أجبروا على أفعالهم ، وحجتهم هذه داحضة ، فإن كان القدر حجة لهم فهو حجة لجميع الناس ، والناس كلهم مشتركون فيه ، وحينئذ لا يحق للجبري أن ينكر أو يعترض على من يظلمه أو يشتمه ، أو يأخذ ماله أو يضرب عنقه ، لأنه مجبر على ذلك ، فهل يقبل الجبري بهذا !!؟ إنه لن يقبل بذلك ، وسيعمل على أخذ حقه بالقوة ، " فشر الخلق من يحتج بالقدر لنفسه ولا يراه حجة لغيره ، يستند إليه في الذنوب والمعائب ، ولا يطمئن إليه في المصائب ، كما قال ابن الجوزي : أنت عند الطاعة قدرى وعند المعصية جبري أي مذهب وافق هواك تمذهب به " (١١)

ولذلك يقول ابن تيمية : " إن القدر نؤمن به ولا نحتج به ، فمن احتج بالقدر حجته داحضة ، ومن اعتذر بالقدر فعذره غير مقبول ، ولو كان الاحتجاج مقبولاً ، لقبّل من إبليس وغيره من العصاة ، ولو كان حجة للعباد لم يعذب أحد من الخلق ، لا في الدنيا ولا في الآخرة ، ولو كان القدر حجة لم تقطع يد سارق ولا قتل قاتل ولا أقيم حد " (١٢)

وهكذا يتبين بطلان القول بالجبر ، الذي جعل الإنسان كالريشة في مهب الريح لا إرادة له ولا اختيار ، فهو مخالف لكتاب الله ولسنة رسوله ولأقوال علماء السلف .

المبحث الثاني : أفعال العباد عند القدرية والمعتزلة :

غالت القدرية في نفي القدر وقالوا : لا قدر والأمر أنف^(١٣) ، أي : أن الإنسان هو الذي يقدر أعمال نفسه ويتوجه إليها بإرادته ثم يوجهها بقدرته ، وهذا يعنى أن الله لا يقدر هذه الأعمال أزلاً ، ولا دخل لإرادته وقدرته في وجودها فلا يعلمها إلا بعد وقوعها^(١٤) .

وبهذا المعنى تكون القدرية قد جعلت الإنسان خالقاً لأفعاله ، وقد تمادوا في قولهم بنفي القدر حين رأوا بعض المسلمين يغالون في الجبر ، فأحدث في نفوسهم رد فعل قوي وكان سبباً في تماديهم في نفي القدر .

ولما جاءت المعتزلة ورثت مقالة القدرية في القدر واعتفتها وتبنتها حتى كانوا أقدر من القدرية الأولين على شرحها والدفاع عنها^(١٥) .

ويرى أكثر أهل الاعتزال أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله ، وإنما العباد هم الخالقون لها ، ولهم إرادة وقدرة مستقلة عن إرادة الله وقدرته ، فأفعالهم لا فاعل لها ومحدث سواهم^(١٦) ، ومن قال : إن الله خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه^(١٧) كما يقول القاضي عبد الجبار الهمداني^(١٨) . ومع ذلك فلم تتكر المعتزلة علم الله الأزلي ، يقول الخياط : إن المعتزلة لم ينكروا العلم الأزلي ، فأنه عندهم لم يزل عالماً بكل ما يكون من أفعال خلقه ، لا تخفى عليه خافية ، ولم يزل عالماً من يؤمن ومن يكفر أو يعصي^(١٩) . وهذا القول يميزهم ويخرجهم عن دائرة القدرية الخالصة .

كذلك لم تتكر المعتزلة أن القدرة التي يعمل بها الإنسان من الله تعالى^(٢٠) .

أدلة المعتزلة :

استدل المعتزلة لتأكيد صحة ما ذهبوا إليه بأدلة سمعية وعقلية نكتفي بذكر أظهرها :

أ- الأدلة السمعية :

استشهد المعتزلة بآيات من القرآن الكريم تتسق مع وجهة نظرهم العقلية دعموا بها رأيهم في أن العبد يخلق أفعال نفسه ، وهي الآيات التي قد تدل على حرية العبد واختياره ، وأنه هو

المسئول عن عمله ، لا عن عمل غيره^(٢١) .

أما الآيات القرآنية التي يفيد ظاهرها الجبر والتي تتعارض مع مذهبهم فإنهم يؤولونها بحيث أخرجوا منها معنى الجبر^(٢٢) ، وكذلك ردوا الأحاديث الصحيحة التي تجعل الإيمان بالقضاء والقدر ركناً أساسياً من أركان الإيمان^(٢٣) .

وهذا دأب المعتزلة دوماً يعتمدون على الأدلة النقلية إذا كانت توافق أغراضهم ويتأولونها أو يرفضونها إذا كانت تخالفها^(٢٤) .

ب - الأدلة العقلية :

١ - إنه لو لم يكن العبد موجداً أفعال نفسه لبطل المدح و الذم على ما ليس بفعل له ، ولا واقع بقدرته واختياره .

٢ - إن كثيراً من أفعال العباد قبيحة كالظلم و الشرك و الفسق و نحو ذلك ، والقبيح لا يخلقه الحكيم لعلمه بقبحه ، فلزم أن تكون مخلوقة للعبيد .

٣ - إن الله تعالى لو كان موجداً لأفعال العباد لكان فاعلاً لها ، لأن معناها واحد ، ولو كان فاعلاً لها لكان متصفاً بها ، لأنه لا معنى للكافر الظالم مثلاً إلا الكفر والظلم ، وحينئذ يلزم أن يكون الباري تعالى و تقدس كافراً ، ظالماً ، آكلاً ، شارباً ، قائماً ، قاعداً ، إلى غير ذلك من الفواحش^(٢٥) .

هذه هي أدلة المعتزلة التي تمسكوا بها ، وهي أقوى أدلتهم ، وتبدو للناظر ملائمة للعقل ، ومتفقة مع التكليف ولوازمها .

ويبدو لي أن الذي دفع المعتزلة لهذا الاعتقاد الأسباب الآتية :

١ - البعد عن الحق لكونهم ينكرون خلق الله تعالى لأفعال العباد وهذا مخالف لدليل النقل والعقل على تفرد الله تعالى بالخلق .

٢ - أن الذي دفعهم إلى إضافة الخلق إلى العبد حرصهم على تنزيه الله تعالى عن خلق الظلم والقبايح دون التمييز بين الخلق وبين الفعل ، فإله تعالى خالق يتصرف في ملكه كما يشاء .

٣ - اعتمدوا في تأويل الآيات على قياس الغائب على الشاهد أي قياس أفعال الله تعالى على أفعال الإنسان وهذا الذي أوقعهم في الضلال^(٢٦) .

مناقشة المعتزلة :

لا شك أنه يجب الاعتقاد بأن الله تعالى خالق كل شيء ، وأنه لا يشاركه في خلق الأشياء

وتدبير الكون أحد من خلقه ، وأنه لا ينازع إرادته المنشئة المكونة أحد ، وأنه لا يقع في الكون ما لا يريد ، فإنه سبحانه وتعالى فعال لما يريد ، وأن العبد وقدرته واستطاعته واختياره كله مخلوق لله سبحانه وتعالى كما قال سبحانه : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (سورة الصافات : ٩٦)

ولا شك أن أقوال ومعتقدات المعتزلة - أيضاً - ظاهرة البطلان لمخالفتها النصوص القرآنية الصريحة الواضحة ، فالحق أن الله تعالى خالق لجميع أفعال العباد اختيارها واضطرارها ، وهذا يثبت من وجوه^(٢٧) :

١- إنه لا يمكن أن يكون الإنسان خالقاً لفعله ، لأنه يمتنع اجتماع قدرتين مؤثرتين مستقلتين على مقدور واحد ، من جهة أن الشيء لا يكون أثراً إلا لمؤثر واحد ، ولذا يقول الإمام أبو حنيفة : " إن دخول مقدور تحت قدرتين إحداهما قدرة الاختراع ، والأخرى قدرة الاكتساب جائز ، وإنما المحال اجتماع مؤثرين مستقلين على أثر واحد " ^(٢٨)

٢- إن العبد لو كان موجداً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها ، وهذا غير صحيح ، لأنه أحياناً يأتي بالزيادة والنقصان ، وأحياناً يصدر منه أفعال وهو نائم لا شعور له بتفاصيل كمياتها أو كفاءتها ، وهذا في بسائط أموره فضلاً عن معتقداتها ودقائقها ، وفي ذلك يقول الإمام الجويني ^(٢٩) : " لا يشك لبيب أن من وصف نفسه بكونه خالقاً على التحقيق ، فقد أعظم الفرية لكونه ادعى كونه خالقاً ، وهو لا يحيط علماً بتفاصيل أفعاله ، ومن لم يعلم حقيقة ما صدر منه ، ولم يحط بمقداره ومبلغه كيف يكون خلقه ، والعلم بالشيء أقرب من خلقه ، وهذا معنى قوله تعالى : ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ

بِدَاتِ الصُّدُورِ ، أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (سورة الملك : ١٣ - ١٤) فدل مقتضى الآيتين أن العالم بحقائق الحادثات بارؤها وخالقها ، وقد تقرر في قضايا العقول أن الأفعال دالة على علم خالقها بها ، فإذا صدرت أفعال من العبد في حالة ذهول عنها ، فهي غير دالة على علم العبد بها " ^(٣٠) ، وبالتالي فلا يستقيم أن يكون موجوداً وخالقاً لها .

ورد الإمام الغزالي على ذلك بقوله : " ذهبت المعتزلة إلى إنكار تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد من الحيوانات والملائكة والجن والإنس والشياطين ، وزعمت أن جميع ما يصدر منها من خلق العباد واختراعهم ، لا قدرة لله تعالى عليها بنفي ولا إيجاب ، فلزمتها شناعتان عظيمتان : إحداهما إنكار ما أطبق عليه السلف رضي الله عنهم من أنه لا خالق إلا الله ولا مخترع سواه ، والثانية : نسبة الإختراع والخلق إلى قدرة من لا يعلم ما خلقه من الحركات ، فإن الحركات التي تصدر من الإنسان وسائر الحيوان ، لو سئل عن عددها وتفاصيلها ومقاديرها لم يكن عنده خبر عنها " ^(٣١) .

٣- إن العبد لو كان موجداً لفعله بقدرته واختياره استقلالاً ، لكان متمكناً من فعله وتركه ، ويلزم على هذا ترجيح فعله على تركه ، محتاجاً إلى مرجح ، لأنه لو لم يتوقف على ذلك المرجح لكان صدوره

اتفاقاً لا اختياراً ، وأيضاً لو لم يكن محتاجاً إلى مرجح لكان وقوع أحد الجائزين غير مفتقر إلى سبب ، وهذا يفضي إلى القول بجواز ألا يكون لهذا العالم صانع أوجده ، ورجح أحد طرفيه الجائزين - الوجود والعدم - على الآخر ، وهذا معلوم بطلانه ، فيبطل ما يؤدي إليه ، ثم إن المرجح الذي يحتاج إليه فعل العبد ، لا يعقل أن يكون صادراً عنه باختياره ، وإلا لزم التسلسل المعلوم بطلانه ، فيلزم أن يكون صدور الفعل عند هذا المرجح واجباً ، بحيث يتمتع تخلفه ، فيكون الفعل اضطرارياً لازماً لا يستقل العبد فيه استقلالاً تاماً ، وهذا يعني أن الخالق للفعل هو الله تعالى (٣٢) .

وأحب أن أختم الكلام عن الجبرية والقدرية والمعتزلة بما ذكره شارح الطحاوية حيث قال : " كل دليل صحيح يُقيمه الجبري ، فإنما يدل على أن الله خالق كل شيء ، وأنه على كل شيء قدير ، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته ، وأنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مرید ولا مختار ، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح و حركات الأشجار " .

وكل دليل يقيمه القدري فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وأنه مرید له مختار له حقيقة وأن إضافته ونسبته إليه حق ولا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى ، وأنه واقع بمشيئته وقدرته فإذا ضمنت ما مع كل طائفة منهما من الحق إلى حق الأخرى فإنما يدل على ما دل عليه القرآن من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان و الأفعال ، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة ، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم " (٣٣)

المبحث الثالث : القائلون بالكسب :

القائلون بالكسب ثلاثة فرق هم : الأشاعرة والماتريدية والسلف ، وقبل الخوض في عمق هذه المسألة ومعرفة آراء هذه الفرق نعرف بالكسب لغة ثم نعرض للاتجاهات الرئيسية في مسألة الكسب عند المتكلمين من أهل السنة وهم الأشاعرة والماتريدية ، وذلك من خلال معنى الكسب الاصطلاحي عند كلٍ منهم ، ثم نختم ببيان مذهب السلف الصالح - رضوان الله عليهم - فأقول

وبالله التوفيق :

الكسبُ لغةً : جاء في لسان العرب : " الكَسْبُ : طلب الرزق ، وأصله الجمع كَسَبَ ، يكسبُ كسباً ، وتكسَّبَ ، واكتسب ، قال سيبويه : كسب أصاب ، و اكتسب ، تصرف واجتهد ، وقال ابن جني : قوله تعالى ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (سورة البقرة : ٢٨٦) عبر عن الحسنه بكسبت ، وعن السيئة باكتسبت ، لأن معنى كسب دون معنى اكتسب ، لما فيه من الزيادة ، وذلك أن كسب الحسنه بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر ... والكسب الطلب والسعي في طلب الرزق و المعيشة " (٣٤) .

وقال الراغب الأصفهاني : " الكسب ما يتحراه الإنسان مما فيه اجتلاب نفع وتحصيل حظ ككسب المال ، وقد يستعمل فيما يظن الإنسان أنه يجلب منفعة ثم استجلب مضرة ، والكسب يقال : فيما أخذه لنفسه ولغيره ، ولهذا قد يتعدى إلى مفعولين ، فيقال : كسبت فلاناً كذا ، والاكْتِسَاب لا يقال إلا فيما استفدته لنفسك ، فكل اكتساب كسب ، وليس كل كسب اكتساب... وقد ورد في القرآن في فعل الصالحات والسيئات ، فمما استعمل في الصالحات قوله : ﴿ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾ (سورة الأنعام : ١٥٨) ومما يستعمل في السيئات : ﴿ أَنْ يُسَلِّ نَفْسًا بِمَا كَسَبَتْ ﴾ (سورة الأنعام : ٧٠) . وقيل : عنى بالكسب ما يتحراه من المكاسب الأخروية ، وبالاكتساب ما يفعله الإنسان من فعل خير وجلب نفع إلى غيره من حيث يجوز ، وبالاكتساب ما يحصله لنفسه من نفع يجوز تناوله " (٣٥) .

وقد وقع الكسب في القرآن الكريم على ثلاثة أوجه ، قال ابن القيم - رحمه الله - :

أحدها : عَقْدُ القلب وعزمه ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللُّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخِذْكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبَكُمْ ﴾ (سورة البقرة : ٢٢٥) أي بما عزمتم عليه وقصدتموه ، وقال الزجاج : أي يؤخذكم بعزمكم على أن لا تبروا ، وأن لا تتقوا وأن تعتلوا في ذلك بأنكم حلفتم ، و كأنه التفت إلى لفظ المؤاخذه ، وأنها تقتضي تعذيباً في ذلك فجعل كسب قلوبهم وعزمهم على ترك البر والتقوى لمكان اليمين .

الوجه الثاني من الكسب : كسب التجارة من المال ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (سورة البقرة : ٢٦٧) فالأول للتجار ، والثاني للزراع .

الوجه الثالث من الكسب : السعي و العمل كقوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِدًّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (سورة البقرة : ٢٨٦) فهذا كله للعمل^(٣٦).

والعمل أو الفعل المقصود - فيما تقدم - هو أفعال العباد ، وليس أفعال الله تعالى ، فأفعال الله تعالى لا توصف بأنها كسب لكونه تعالى منزهاً عن جلب نفع أو دفع ضرر .
و بعد هذا البيان لمعنى الكسب في اللغة سألج لبيان ما نحن بصدده من آراء الفرق في خلق أفعال العباد ، نبدأ بالأشاعرة .

المطلب الأول : الكسب عند الأشاعرة :

اهتم الأشاعرة بمسألة الكسب اهتماماً ظاهراً ، فمسألة أفعال العباد من المسائل الرئيسية في مذهبهم ، فهم يرون أن أفعال العباد مخلوقة لله مقدورة له ، وليس للإنسان فيها غير اكتسابها ، أي أن الفاعل الحقيقي هو الله ، وما للإنسان إلا مكتسب للفعل الذي أحدثه الله على يد هذا الإنسان^(٣٧).
فالحق في نظرهم أن أفعال العباد تتم بالمشاركة بين الله تعالى و عباده ، فلا يستقل أي الطرفين بها وحده ، ولما كان الله لا يحتاج إلى معين في أفعاله الخاصة ، فيبقى أن العبد هو المحتاج إلى عون الله في أفعاله ، ومن ثم فإن الفعل ينسب إلى فاعلين هما : الله والعبد^(٣٨).
وبهذا الرأي يكون الأشاعرة قد رفضوا قول المعتزلة القائل : إن العبد هو الذي يخلق أفعال نفسه بقوة أودعها الله إياه ، وقول الجبرية : إن الإنسان لا يستطيع إحداث شيء و لا كسب شيء ، بل هو كالريشة في مهب الريح ، فقالوا : إن الإنسان لا يستطيع إحداث شيء ولكن يستطيع الكسب .

وقد اعتبر بعض العلماء موقفهم هذا توسطاً بين الطرفين - المعتزلة والجبرية - و لكن يبدو أن مذهب الأشاعرة في الكسب يرتد في النهاية إلى مذهب القائلين بالجبر لا سيما عند عرض مذهبهم من قضية خلق أفعال العباد وبالتحديد مدى تعلق أفعال العباد بهم ، وهل هم فاعلون حقيقة ؟ أم ليس لهم إلا الكسب ؟

وبالرغم من أن الأشاعرة اتفقوا مع السلف على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، وتابعة لمشيئته إلا أنهم قد خالفوا السلف في أهم عنصر في هذه القضية . ألا وهي قدرة العبد ، وهل لها تأثير في فعله أم لا ؟

يقول الأشعري في إبانة قول أهل الحق والسنة: "وأنه لا خالق إلا الله ، و أن أعمال العباد مخلوقة لله مقدورة كما قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (سورة الصافات : ٩٦) و أن العباد لا يقدرّون أن يخلقوا شيئاً وهم يخلقون" (٣٩) .

ويشرح الأشعري معنى الكسب بقوله : " إن الشيء وقع من المكتسب له بقدره حادثه" (٤٠) وهذا الرأي يختلف تماماً مع رأي المعتزلة في معنى الكسب فهو عندهم " كل فعل يستجلب به نفع أو يستدفع به ضرر" (٤١)

يقول الأمدي (٤٢) - حاكياً مذهب الأشاعرة - : " وذهب أهل الحق إلى أن أفعال العباد مضافة إليهم بالاكْتِسَاب ، وإلى الله تعالى بالخلق و الاختراع ، وأنه لا أثر للقدرة الحادثة فيها أصلاً" (٤٣) .

ويقول الإيجي (٤٤) في المواقف : " المقصد الأول في أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدره الله تعالى و حدها ، وليس لقدرتهم تأثير فيها ، بل الله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً ، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدر مقارناً لها فيكون فعل العبد مخلوقاً لله إبداعاً و إحداثاً ، ومكسوباً للعبد" (٤٥) . وقد عرف الكسب المذكور بقوله : " والمراد بكسبه إياه مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون منه تأثير" (٤٦) .

ومن هذا يظهر أن الأشاعرة لم يجعلوا لقدرة العبد أي تأثير في فعله سوى ما سموه كسباً ، وقد عرف أبو الحسن الأشعري هذا الكسب بقوله : " هو وقوع الفعل المكتسب للفرد منا بقدره محدثة" (٤٧) فدور القدرة الحادثة هو اكتساب و إيقاع فقط ، وينفي أبو الحسن الأشعري أن يكون لها دور الخلق فيقول في معرض رده على السائل : " فإن قال قائل : إذا كان كسب الإنسان خلقاً فما أنكرت أن يكون خالفاً ؟ قيل له : لم أقل إن كسبي خلق لي فيلزمني أن أكون له خالفاً ، وإنما قلت خلق لغيري فكيف يلزمني إذا كان خلقاً لغيري أن أكون له خالفاً ؟ ولو كان كسبي إذا كان خلقاً لله تعالى كنت له خالفاً لكانت حركة المتحرك باضطرار إذا كانت خلقاً لله تعالى كان بها متحركاً . فلما لم يجز ذلك لأنه خلقها حركة لغيره ، لم يلزم ما قالوه ، لأن كسبنا خلق لغيرنا" (٤٨) وقد تساءل الدكتور محمود قاسم عن معنى الكسب ، وهل هو مختلف عن الخلق ؟ ثم يفترض أن الأشعري يجيب عن هذا فيقول : " إن الكسب معناه اقتران قدرة العبد بفعل الله ، بمعنى أن الإنسان إذا أراد أن يفعل فعلاً من الأفعال فإن الله يخلق له في هذه اللحظة نفسها قدرة على هذا الفعل ، وهذه الأخيرة هي التي تكسبه ، لكنها لا تخلقه " ويعقب الدكتور قاسم على ذلك التفسير لمعنى الكسب فيقول : " ومعنى ذلك في التحليل الأخير عنده أن قدرة الإنسان لا تعدو أن تكون أداة

تستخدمها قدرة الله لتنفيذ الفعل الذي أراده العبد" (٤٩) .

ويبدو أن الأشاعرة أرادوا بإثبات الكسب محاولة التوسط بين مذهب الجبرية و مذهب القدرية بجعلهم للعبد قدرة حادثة غير مؤثرة في فعله بخلاف ما ذهب إليه الجبرية من نفي قدرة العبد أصلاً ، وما ذهب إليه القدرية من إثبات قدرة بها يخلق الإنسان فعله ، إلا أن هذه المحاولة لم يوفقوا فيها ، ولهذا رفض أبو الوليد " ابن رشد " (٥٠) هذا القول و قال : " ... و أما الأشعرية فإنهم راموا أن يأتوا بقول وسط بين القولين ، فقالوا : إن للإنسان كسباً ، و إن المكتسب به و المكتسب مخلوقان لله تعالى ، وهذا لا معنى له فإنه إذا كان الاكتساب و المكتسب مخلوق ان الله - سبحانه - فالعبد لا بد مجبور على اكتسابه " (٥١) .

ويبدو من هذا أن الأشاعرة بقولهم بقدرة للعبد لا تأثير لها في الفعل هو الذي دفع بكثير من العلماء إلى أن ينسبوهم إلى الجبرية ، و اعتبار " الكسب " لغزاً تتدروا به ووضعه موضع العقد التي لا يعرف لها حل (٥٢) .

و الواقع أن هناك فرق كبير بين الأشاعرة الذين يرفضون الجبر جملةً و تفصيلاً ، و بين من يتبنى مبادئ الجبر و يجعل من الإنسان جماداً لا إرادة له ولا اختيار بل هو كالريشة في مهب الريح ، وهؤلاء هم الجبرية .

وقبل رد هذا الإتهام ، لا بد من معرفة لماذا جرد الأشاعرة القدرة الحادثة من التأثير ، وجعلوا التأثير كله للقدرة القديمة ؟ مما جلب عليهم اتهامهم بالجبر . و يبدو أن ذلك يرجع للأسباب الآتية :

أولاً : إفراد الله تعالى بالخلق وهي أخص صفة له لا يجوز أن يشاركه فيها أحد ، و إلا كان مشركاً معه إليها آخر في الخلق .

ثانياً : " يرى الأشاعرة أن في إثبات قدرة العبد على إحداث أي شيء تعطيل لقدرة الله الشاملة الكاملة بمعنى إبطال البرهان القائم على إثبات تفرد بالخلق فالحفاظ على واحدية الخالق لله تعالى يلزم منه القول بعدم تأثير القدرة الحادثة (٥٣) .

قال الإبجي " لو كان فعل العبد بقدرته و أنه واقع بقدرة الله تعالى ، لما سنبرهن على أنه تعالى قادر على جميع الممكنات ، فلو أراد الله شيئاً و أراد العبد ضده ، لزم إما وقوعها أو عدمها ، أو كون أحدهما عاجزاً ، لا يقال نختر أنه يقع مقدور الله تعالى لأن قدرته أتم ، ألا ترى أنها أعم ؟ لأننا نقول عموم القدرة لا تؤثر ، فإن تعلق القدرة بغير المقدور المعين لا أثر له في هذا المعين ضرورة (٥٤)

ثالثاً : قالوا : لو كان العبد موجداً لأفعاله لوجب أن يعلم تفاصيلها و اللزوم باطل^(٥٥) .
أما نسبة الجبر لمذهب الأشعري فيمكن أن يقال عنها هي الجبر غير الخالص الذي يعترف به الأشاعرة^(٥٦) ، وهو يختلف عن جبرية الجهم الخالصة .

فقد فرق الإمام الأشعري بين معنى كل من الخلق والكسب ، فمعنى أن الخالق خالق أن الفعل وقع منه بقدرة قديمة فإنه لا يفعل بقدرة قديمة إلا خالق .

أما الكسب فمعناه : أن يكون الفعل بقدرة مُحدثة فكل من وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق ، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب^(٥٧) .

و يفرق الأشعري - أيضاً - بين نوعين من الأفعال هما : الأفعال الاضطرارية ، والأفعال الاختيارية أو الإرادية .

فهذا الإمام الشهرستاني يشرح لنا رأي الأشعري في مسألة القدرة بأن العبد يجد في نفسه تفرقة ضرورية بين حركات الحمى والارتعاش وبين المشي والاختيار ، وهذه التفرقة راجعة إلى أن الحركات الاضطرارية تقع من العبد معجزاً عنها ، أما الحركات الاختيارية الإرادية فتقع مقدوراً عليها بحيث أن القدرة تكون متوقفة على اختيار القادر ، فالأفعال الاختيارية التي يقدر عليها الإنسان مسبوقة بإرادة العبد حدوثها و اختيارها ، وبهذه القدرة الحادثة يكتسب الإنسان أفعاله^(٥٨) .

ويرى الأشعري أن كلاً من الحركة الاختيارية و الاضطرارية موجودتان من جهة الله خلقاً لأن حركة الاضطرار إذا كان الذي يدل على أن خلقها هو حدوثها فذلك حركة الاكتساب^(٥٩) .
ولذلك نجد أن الأشعري ينفي أن يكون الإنسان خالقاً لكسبه فيقول : " لم أقل إن كسبي خلق لي فيلزمي أن أكون له خالقاً ، و إنما قلت خلق لغيري فكيف يلزمي إذا كان خلقاً لغيري أن أكون له خالقاً " ^(٦٠) أي أنه يخلق الحركة ولا يكون متحركاً لأنه خلقها حركة لغيره ، فذلك كسبنا خلق لغيرنا .

ويوضح أبو عذبة^(٦١) حقيقة الكسب بقوله : " إن الأفعال واقعة بقدرة الله تعالى و كسب العبد فالله تعالى يخلق الفعل و القدرة عليه بإجراء العادة فهذا أجاز إضافة الفعل إلى العبد و صح التكليف والمدح و الذم و الوعد والوعيد .

فإننا لو قلنا بالكسب لزم أحد الأمرين : إما الاعتزال و إما القول بالجبر و كلاهما باطل .

وبيان الملازمة : إن صدور الأفعال لا يخلو إما أن يكون بقدرة العبد و طاعته أم لا .

وعلى الأول يلزم الاعتزال وعلى الثاني الجبر .

والصراط المستقيم: هو التوسط بين طرفي الإفراط و التفريط ، وهو القول بأن الأفعال مخلوقة لله مكتسبة للعبد ، فكما لا تنسب الأفعال إلى العبد من جهة الإيجاد و الخلق ، كذلك لا ينتسب إلى الله تعالى من جهة الكسب ، قال تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ (سورة الصافات ٩٦) نسب الخلق إلى ذاته ، وقال تعالى : ﴿ **لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ** ﴾ (سورة البقرة : ٢٨٦) أثبت الكسب للعبد " (٦٢) .

ولا يخفى أن الأشعري قد وقف موقف المعارض تجاه رأي المعتزلة في حرية الإرادة ومن الجبرية في قولهم بالجبر ، ولا يعنى ذلك أنه قد ناصر القائلين بالجبر لأنه قد فرق بين الأفعال الاضطرارية والأفعال الاختيارية حيث أن الأفعال الاضطرارية تقع من العباد و قد عجزوا عن ردها ، و أما الأفعال الاختيارية فيقدر عليها العباد غير أنها مسبوقه بإرادة الله حدوثها واختيارها وبهذه القدرة يكتسب الإنسان أفعاله (٦٣) .

والواقع أن نظرية الأشعري لقيت معارضة شديدة لا من المعتزلة فحسب بل من علماء أهل السنة ، و عدل فيها خلفاؤه من الأشاعرة ، ولم يوافق عليها الرازي ، وكذلك انتقدها ابن تيمية وسبب ذلك في - رأي الباحث - أن الأشعري كان كل همه معارضة المعتزلة و تنفيذ رأيهم في حرية الإرادة ، وذلك خشية من القول بأن الإنسان حر في أفعاله فيؤدي ذلك إلى القول بوجود خالقين : الله والإنسان .

أدلة الأشاعرة :

استدل الأشاعرة على خلق الله تعالى بأدلة سمعية و عقلية نذكر أبرزها فيما يلي :

١ - قوله تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ (سورة الصافات ٩٦) .

ونجد أن هذا خروج من الأشاعرة بالآية الكريمة عن معناها، فأيات القرآن الكريم تفسر في ضوء ما قبلها و ما بعدها ، ونجد أن الآية التي قبلها هي استنكار من سيدنا إبراهيم لعبادة الأصنام والأوثان من قومه ﴿ **أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْنُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ (سورة الصافات ٩٥ - ٩٦) . أي أن الله خلقكم وخلق ما تتحتون من حجارة ولكنه ليس خالقاً لأفعالكم وهي عبادة الأصنام لأنه لو كان الأمر كذلك لكان ذلك مبرراً لعملهم هذا .

والحق أن الأشاعرة كان الأولى بهم أن يستندوا إلى الآيات القرآنية التي ذكر الله فيها

لفظ الكسب مثل قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾
(سورة البقرة : ٨١)

وقوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (سورة البقرة : ٢٨٦) و هناك آيات كثيرة غيرها^(٦٤)، وهذه الآيات كلها تؤكد جانب نسبة الفعل إلى الإنسان و من ثم مسؤوليته عن فعله ومحاسبته على ما كسب أو اكتسب ، و نجد أن الأشاعرة لم يلجأوا إلى الاستشهاد بآية منها لأنها لا تتسق مع مفهوم نظريتهم في الكسب^(٦٥).

٢- أنه لا يجوز أن يحدث الفعل على حقيقته إلا من محدث أحدثه و قصد إلى فعله ، ذلك أنا وجدنا الكفر قبيحاً باطلاً و الإيمان حسناً متعباً مؤلماً ، و الكافر يجتهد أن يكون الكفر حسناً فلا يكون كما يرغب ، و المؤمن أن لا يكون الإيمان متعباً ولم يكن ذلك كائناً على مشيئته و إرادته ، و بذلك لا يجوز أن يكون محدث الكفر باطلاً قبيحاً هو الكافر الذي يريده حسناً صواباً و إذا لم يجز ذلك كان محدثها رب العالمين القاصد إلى كونها كذلك^(٦٦).

٣- إن حركة الاضطرار إن كان الذي يدل على أن الله خلقها هو حدوثها و حاجتها إلى زمان و مكان فذلك حركة الكسب^(٦٧).

المطلب الثاني : الكسب عند الماتريدية :

قالت الماتريدية بما قالت به الأشاعرة و جميع أهل السنة من أن أفعال العباد مخلوقه لله تعالى، وهي كسب من العباد^(٦٨).

قال الماتريدي : " اختلف منتحلوا الإسلام في أفعال الخلق ، فمنهم من جعلها لهم مجازاً ، و حقيقتها لله ... و عندنا لازم تالفعل لهم ... و ليس في الإضافة إلى الله تعالى نفي ذلك ، بل هي لله بأن خلقها على ما هي عليه ، و أوجدها بعد أن لم تكن ، وللخلق على ما كسبوها و فعلوها ... " ^(٦٩).

ويقول أبو المعين النسفي^(٧٠) : " وقال أهل الحق : للخلق أفعال بها صاروا عصاة و مطيعين وهي مخلوقة لله تعالى ، فيتعلق الثواب و العقاب بفعلهم دون تخليق الله تعالى " ^(٧١) .
فخالق أفعال العباد خيرها و شرها هو الله سبحانه لا شريك له ، وهي خاضعة لقضاء الله و قدره كسائر مخلوقاته ، وهذا لا نزاع فيه بين الماتريدية .

وقول الماتريدية إن الله سبحانه خالق أفعال العباد هو القول الحق الذي دل عليه السمع

والعقل، وهو قول أهل السنة والجماعة وسلف الأمة ، فأفعال العباد هي من الله من حيث الخلق والإيجاد ، وهي مكسوبة للعباد من حيث إضافتها إليهم . ودليل إضافتها إلى الله خلقه ، وإلى العبد كسبه .

أما بالنسبة لعلاقة العباد بأفعالهم ، فقد اتخذت الماتريديّة موقفاً معتدلاً متوسطاً بين قول المعتزلة، وقول الجبرية ، فلم تكن بذلك عند أحد الطرفين فلا جبراً تام ، و لا حرية تامة فقالوا : أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، وهي كسب من العباد ، وإن المؤثر في أصل الفعل قدرة الله تعالى ، والمؤثر في صفة الفعل قدرة العبد ، وتأثير العبد هذا هو الكسب .

فقدرة العبد عند الماتريديّة لها أثر في الفعل ، ولكن لا أثر لها في الإيجاد . لأن الخلق يتفرد الله تعالى به ، وإنما أثرها القصد و الاختيار للفعل .

قال الماتريدي : " إن حقيقة ذلك الفعل الذي هو للعباد من طريق الكسب ، والله من طريق الخلق (٧٢) "

ويوضح ذلك البياضي (٧٣) فيقول : " أصل الفعل بقدرة الله ، و الإتصاف بكونه طاعة أو معصية بقدرة العبد وهو مذهب جمهور الماتريديّة (٧٤) " وهم يقصدون بذلك أن هذه القدرة التي بها يخلق أفعال نفسه هي من خلق الله تعالى أودعها إياه .

ويرى الماتريديّة أن قدرة العبد صالحة للضدين (٧٥) ، وليست قدرة مجبرة على ضد واحد ، فكما أنها قدرة على الطاعة فهي قدرة على المعصية ، وكما هي قدرة على الإيمان ، فهي قدرة على الكفر .

ويزيد الماتريدي الأمر وضوحاً فيؤكد أن المؤثر في أصل الفعل قدرته تعالى و في وصفه بكونه طاعة أو معصية قدرة العبد ، فإذا ضرب زيدٌ يتيماً تاديباً أو ظلماً فأصل الفعل وهو الحركة المشتركة بين الضربين مخلوقه بقدرته تعالى ، وكون الضرب طاعةً وحسناً في الأول ، و معصيةً وقبيحاً في الثاني ، حاصل بتأثير قدرة العبد ، وهذا التأثير يسميه الماتريدي الاختيار وسماه أحياناً الكسب (٧٦) .

وقد تساءل الشيخ أبو زهرة كيف يوفق الماتريدي بين اختيار العبد ، وبين كون الفعل بقدرة الله تعالى و مخلوقاً له سبحانه ؟ مقارنةً في ذلك بين الكسب عند الأشعري و الكسب عند الماتريدي .

ويجيب عن ذلك بقوله : " يقول - أي الماتريدي - في ذلك ما قاله الأشعري أن العبد له الكسب وهو مختار فيه ، و بهذا الكسب يكون الثواب و العقاب ، وهنا يتلاقى مع الأشعري ، ولكن

لا يلبثان أن يفترقا ، فالأشعري يقرر أن ذلك الكسب هو الاقتران بين الفعل الذي هو مخلوق لله تعالى واختيار العبد من غير أن يكون للعبد تأثير في هذا الكسب ... أما الكسب عند الماتريدي فإنه يكون بقدرة أودعها الله سبحانه وتعالى العبد ، فالعبد عند الماتريدي يستطيع أن يكسب الفعل بقدرة مخلوقة فيه ، ويستطيع ألا يكسبه بهذه القدرة ، فهو حر مختار في هذا الكسب ، إن شاء فعل واقترن بالفعل الذي هو مخلوق لله تعالى ، وإن شاء ترك ، وبذلك يكون العقاب ، وحينئذ لا يتنافى كون الله خالقاً لأفعال العباد مع اختيارهم" (٧٧) .

وهذا بلا شك تقريب للأفهام موافق للفطرة والواقع ، وهو في نفس الوقت قريب من رأي السلف - كما سنرى بعد قليل .

أدلة الماتريدية :

لم ترضَ الماتريدية بإفراط المعتزلة الذين زعموا أن العباد خالقون لأكسابهم و لا بتفريط الجبرية الذين قالوا أن العباد مضطرون إلى الأفعال المنسوبة إليهم ، لذلك نجدهم يبرهنون على أن الله خالق العباد و أفعالهم و أن الإنسان إنما يمتاز بقدرة كاسبة ، وقد استدلت الماتريدية بأدلة سمعية وأخرى عقلية نذكر أهمها :

أولاً : الأدلة السمعية :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَكَّةَ لِلنَّاسِ وَأَمْنَا... ﴾ (سورة البقرة : ١٢٥) قال الماتريدي : " أخبر أنه جعل ذلك ففيه دلالة خلق أفعال العباد" (٧٨) .

٢ - قال الماتريدي في التأويلات : " ثم الدليل عندنا من طريق القرآن على لزوم القول بخلق الأفعال قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (سورة الملك : ١٣ - ١٤) فلو لم يكن جل ثناؤه خالقاً لما يجهر ويخفى لم يكن ليحتج به على علمه ، ومعلوم جواز الجهل من غير الذي يفعله ، لم يكن للاحتجاج به بفعل سواه معنى" (٧٩) .

٣ - قوله تعالى : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (سورة العلق : ٥) وقوله : ﴿ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ (سورة الرحمن : ٢) وقوله : ﴿ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ (سورة الرحمن : ٤) دليل أن الله تعالى صنع في فعل العباد حيث أضاف التعليم إلى نفسه ، و هو أن خلق فعل التعليم منه ، إذ لو لم يكن منه صنع لكان أضيف ذلك المعلم دون البيان ، فدل إضافته إليه على أن له فيه فعل" (٨٠) .

ثانياً: الأدلة العقلية :

١ - وجود أحوال في أفعال العباد لا تدركها العقول و تستعصي على الأفهام وهناك أحوال أخرى تبلغها العقول ، وتدركها الأفهام ، فثبت أنها من الوجه الأول ليست لهم ، لوقوفهم حيارى أمام كنهها ، ومن الوجه الثاني لهم لعلمهم بتفاصيلها ، و إمامهم بجوانبها ، ويشرح الماتريدي هذا الرأي اعتماداً على مبدأ الحسن و القبح العقليين فيقول : " إن أفعال العباد تخرج عن حسن وقبح ، ولكن أهلها لا يعرفون مبلغ الحسن فيها ، ولا مبلغ القبح فعندئذ يثبت أن فعلهم من هذا الوجه ليس لهم " (٨١) .

٢ - إن الأفعال مؤذية لأهلها ، و متعبة و مؤلمة ، و تجري أحياناً على غير ما يريد أهلها ، فلو كانت من خلقهم ما كانت كذلك . وسبب ذلك أن اللذة و الألم ليست من صنعهم (٨٢) .

٣ - إن المتعارف في الخلق أن لا خالق غير الله ، و لا رب سواه ، و لو جعلنا الإنسان خالقاً للزنا القول بخالق سواه .

٤ - إن أفعال الخلق في الحقيقة حركات وسكون ، و الله قادر عليها ، ولولا ذلك ما أقدروا عليها ، وبما أنه قد أقدروا العبد ، فقد زالت عنه القدرة ، وصار قادراً بقدرة تزول ، ومن كان كذلك فهو عبد لا رب (٨٣) .

٥ - إن الخلق قد منحوا قدرة ناقصة ، ورغم ذلك فلكل واحد منهم قدرة على فعل غيره ، فكيف لم يكن لله قدرة على ما لعبده ، وعندئذ فقدته ناقصة (٨٤) .

٦ - لو جاز خروج الشيء من المقدورات عن القدرة الإلهية ، فكيف نؤمن بوعدده ووعيده وكيف يطمئن السامع إلى ما وعد به من البعث أن يكون وهو لا يقدر على فعل بعوض؟ (٨٥)

٧ - اتفق المسلمون على أن العالم مكون من الجواهر والأعراض، والله مكوّنها ، ولو أمكن للإنسان أن يخلق الأعراض لكان مشاركاً لله في فعله ، وبذلك تنتفي وحدانية الله في الخلق (٨٦) .

الفرق بين كسب الأشعري وكسب الماتريدي :

اتفق الإمامان - الأشعري و الماتريدي - على القول بخلق الله تعالى لأفعال العباد وبكسب الناس لأفعالهم . وبهذا القول يكونان قد خالفا الجبرية والمعتزلة في هذه المسألة المهمة .

والقول بالكسب من الأشعري و الماتريدي قول وسط بين القائلين بالجبر المطلق والاختيار المطلق ، لكن الأشعري والماتريدي اختلفت عبارتهما في التعبير عن معنى الكسب ، و بالتالي

اختلف مقصود كل منهما ، وتمسألة الكسب - كما يصفها أبو عذبة عند الأشعري - صعب دقيق^(٨٧).

ولكن عند التفريق بين الكسب عند الأشعري و الكسب عند الماتريدي تصبح المسألة أدق وأصعب.

والذي يبدو لي أن الكسب عند الأشعري في عمقه ومتعلقاته يختلف في معناه عن الكسب عند الماتريدي في ثلاث نقاط هي :

الأولى : إن قدرة العبد على الفعل عند الأشعري مقارنة للفعل ، أما عند الماتريدي فهي عند الفعل و قبله .

الثانية : إن القدرة عند الأشعري لمقدور واحد فقط . أما عند الماتريدي فالقدرة تصلح للضدين .

الثالثة : أن هذه القدرة لا أثر لها عند الأشعري أما عند الماتريدي فهي حرة مختارة .

والذي يبدو لي - أيضاً - أن أهم النقاط هي النقطة الثالثة والتي تفيد أن القدرة عند الأشعري لا أثر لها في الفعل ، و هذا القول هو الذي دفع بكثير من العلماء إلى أن ينسبوه إلى الجبرية فالمراد بالكسب عند الأشعري أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله وحدها ، ففعل العبد مخلوق لله إبداعاً وإحداثاً و مكسوباً للعبد و المراد بكسبه إياه مقارنته لقدرته و إرادته من غير أن يكون تأثير ومدخل في وجود الفعل ، سوى كونه محلاً له ، ويبدو من هذا أن الأشعري يقول بقدرة للعبد لا تأثير لها^(٨٨) .

أما الماتريدي فالقدرة عنده لها أثر في الفعل و لكن لا أثر لها في الإيجاد لأن الخلق ينفرد الله تعالى به ، و إنما أثرها في القصد و الاختيار للفعل ، فالمؤثر في أصل الفعل قدرة الله تعالى وفي وصفه طاعة أو معصية قدرة العبد .

ويذكر الماتريدي أن الأصل عنده أن يثبت للعبد فعل في الحقيقة و أنه له مختار وأن أثر الأشياء عنده و أحبها ، وأن خلق ذلك لم يدفعه إليه ولم يحمله ولم يضطره إليه^(٨٩) ، وعلى أساس هذا الاختيار و القصد يخلق الله له القدرة على الفعل وعليه تكون نتيجة الفعل، وهذا يمثل قدرة الإنسان لا في أصل الفعل وهي الخلق ، بل في وصف الفعل و كونه طاعة و معصية فهو من الله من حيث هو خلق و إيجاد، وكسب من العبد من حيث هو طاعة أو معصية^(٩٠) .

مما سبق يتبين لنا أن الإمام الأشعري و الإمام الماتريدي قد حاولا التوسط بين القائلين بالجبر المطلق والاختيار المطلق فقالا بالكسب و لكنهما اختلفا في معناه ومضمونه و متعلقاته و

الملاحظ أن الماتريدي قد كان له حظ أوفر و أنه قد خطى خطوة أبعد من الأشعري في إرساء قواعد نظرية الكسب وقد استطاع إلى حد ما أن يحقق موقف الوسط بين الجبر المطلق و الاختيار المطلق ، ورأيه بلا شك كان له نصيب من التوفيق و السداد أكثر من رأي الأشعري .

المطلب الثالث : الكسب عند السلف :

يعتقد السلف أن أفعال العباد خلق الله تعالى ، وكسب من العباد بمنزلة الأسباب للمسببات ، فالعباد لهم قدرة و مشيئة و إرادة ، لكنها داخلة تحت قدرة الله تعالى و مشيئته و إرادته ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا كَسَبُوكُمْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (سورة التكوير : ٢٩)^(٩١).

فالمضاف إلى الله هو خلقها ، والمضاف إلى العباد الذي عليه الحمد والذم هو كسبها قال تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (سورة البقرة : ٢٨٦)

قال الإمام أبو حنيفة : " و جميع أفعال العباد من الحركة و السكون كسبهم على الحقيقة ، والله تعالى خالقها ، وهي كلها بمشيئته و علمه و قضائه و قدره " ^(٩٢).

و قال اللالكائي^(٩٣) : " إن أفعال العباد كلها مخلوقة لله عز وجل طاعتها و معاصيها"^(٩٤) .

وقال الصابوني^(٩٥) : " ومن قول أهل السنة و الجماعة في أكساب العباد : أنها مخلوقة لله تعالى ، لا يمترون فيها ، ولا يُعدون من أهل الهدى و دين الحق من ينكر هذا القول وينفيه"^(٩٦) ^(٩٧) .

وقال ابن تيمية : " ... والكلام أن يقال : فعل العبد خلق لله عز وجل ، وكسب للعبد... "^(٩٨)

وقال في موضع آخر : " أفعال العباد مخلوقة بإتفاق سلف الأمة و أئمتها ، كما نص على ذلك سائر أئمة الإسلام ، الإمام أحمد ، ومن قبله ومن بعده حتى قال بعضهم : من قال : إن أفعال العباد غير مخلوقة فهو بمنزلة من قال : إن السماء والأرض غير مخلوقة "^(٩٩) .

ويقول الطحاوي : " وأفعال العباد هي خلق الله وكسب من العباد "^(١٠٠) .

فالمقصود أن فعل العبد فعله حقيقة ، وهو مخلوق لله ومفعول له سبحانه ، وليس هو نفس فعل الله ، ففرق بين الفعل والمفعول ، والخلق والمخلوق^(١٠١) .

وما ذهب إليه علماء السلف في أفعال العباد أنها مخلوقة لله تعالى هو ما جاءت به الأدلة من كتاب الله تعالى و سنة رسوله ﷺ .

فمن القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (سورة الزمر : ٦٢) فقد أخبر

الله تعالى أنه خالق الأشياء كلها وربها وملكها و المتصرف فيها ، وأنها تحت تدبيره و قهره وكلاءته^(١٠٢) . فأفعال العباد من جملة المخلوقات .

ومن السنة حديث حديقه رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " إن الله يصنع كل صانع و صنعته"^(١٠٣) .

ولكن ما هو أثر قدرة العبد في أفعاله ؟ و يجيب عن هذا التساؤل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فقد وضح هذه القضية توضيحاً تاماً فقال : " التأثير اسم مشترك قد يراد بالتأثير الانفراد بالابتداع و التوحيد بالاختراع ، فإن أريد بتأثير قدرة العبد هذه القدرة فحاشا لله لم يقله سني ... و إن أريد بالتأثير نوع معاونة إما في صفة من صفات الفعل أو في وجه من وجوهه كما قاله كثير من متكلمي أهل الإثبات ، فهو أيضاً باطل بما بطل به التأثير في ذات الفعل ... و إن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثه ، بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب واسطة في خلق الله - سبحانه و تعالى - بهذه القدرة ، كما خلق النبات بالماء ... و كما خلق جميع المسببات و المخلوقات بوسائط و أسباب فهذا حق ، وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركاً ، و إلا فيكون إثبات جميع الأسباب شركاً"^(١٠٤) .

وقد فصل ابن القيم - رحمه الله - منهج السلف في أفعال العباد حيث قال : " ويثبتون مع ذلك قدرة العبد ، و إرادته ، و اختياره ، و فعله ، حقيقة لا مجازاً . وهم متفقون على أن الفعل غير المفعول ... فحركاتهم و اعتقاداتهم أفعال لهم حقيقة ، وهي مفعولة لله سبحانه ، مخلوقة له حقيقة ، والذي قام بالرب عز وجل علمه و قدرته ، و مشيئته ، و تكوينه ، والذي قام بهم هو فعلهم ، و كسبهم ، و سكناتهم ، فهم المسلمون ، المصلون ، القائمون ، القاعدون حقيقة وهو سبحانه هو المقدر لهم على ذلك ، القادر عليه ، الذي شاء منهم ، و خلقه لهم ، و مشيئتهم و فعلهم بعد مشيئته ، فما يشاءون إلا أن يشاء الله ، و ما يفعلون إلا أن يشاء الله"^(١٠٥) .

و معنى الكسب عند السلف هو الفعل الذي يعود على فاعله بنفع أو ضرر كما قال تعالى :

﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (سورة البقرة : ٢٨٦) فبيّن سبحانه أن كسب النفس لها أو عليها^(١٠٦) .

هذا هو رأي أهل السنة في أفعال العباد الاختيارية ، وهو المذهب الوسط الذي دلّ على الكتاب و السنة .

فالسلف يرون أن التأثير في الأشياء يكون بمباشرة الأشياء و القيام بفعلها ، أما الماتريدي فيرى أن التأثير في كسب الفعل ، أي باختياره سواء كان خيراً أو شراً .

ومن هذا نرى أن رؤية السلف أسلم و أعمق ، فالتأثير عندهم أبلغ حيث يكون بمباشرة الفعل في حين هو عند الماتريدي باختيار الفعل ، وهو في النهاية لا يخرج عن كونه خلاف لفظي ليس إلا .

الفرق بين كسب الأشاعرة والماتريدية والسلف :

مما تقدم يتبين لنا أن أهل السنة والجماعة جميعهم يعتقدون أن أفعال العباد تنسب إليهم فعلاً وكسباً ، وتنسب إلى الله خلقاً و قدراً و إيجاداً مع بعض الفروق الدقيقة في نسبة الفعل إلى العبد ومدى تأثيره فيه .

فالأشاعرة : أثبتوا الكسب للعبد بقدرة أودعها الله إياه ، و لكنهم لم يجعلوا لقدرة العبد أي تأثير في فعله .

و الماتريدية : أثبتوا الكسب للعبد بقدرة أودعها الله إياه ، وجعلوا لهذا القدرة أثر في الفعل، ولا أثر لها في الإيجاد ، لأن الخلق يتفرد الله تعالى به ، و إنما أثرها القصد و الاختيار للفعل .
أما السلف : فقد أثبتوا الكسب للعبد - أيضاً - بقدرة أودعها الله إياه ، و أن للعبد مشيئة و اختيار ، فهو مختار مريد ، والله خالقه و خالق اختياره .

ومن هذا نرى اقتراب مذهب الماتريدية من مذهب السلف - في هذه المسألة - أكثر من الأشاعرة ، إلا أن الأشاعرة أقرب إلى الصواب من الجبرية لأنها أثبتت للعبد كسباً في حين أن الجبرية لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً .

قال السفاريني - رحمه الله : "... و إنما ذكرت لك أقاويل هؤلاء من أن عمدة المعتقد عندنا غير المنتقد في عقدنا مذهب السلف ، المقر على الوجه المرضي المحرر لتعلم أن محققي الأشاعرة لهم موافقة على حقيقة مذهب السلف ، الإغضاء عمّا ينفقه الخلف ... و قال : و أما المتوسطون فهم أهل السنة والجماعة فلم يفرطوا تفريط القدرية النفاة ، ولم يفرطوا تفريط الجبرية المحتجين بالقدر على معاصي الله، وهؤلاء على مذهبين: مذهب الأشعري ومن وافقه من الخلق ، ومذهب سلف الأمة و أئمة أهل السنة ... " (١٠٧) .

وخلاصة القول : فإن الجبر لا يكون - كما يقول ابن رشد (١٠٨) - محضاً ، وأن الاختيار لا يجوز أن يكون مطلقاً ، بل الحق التوسط بين الرأيين ، وذلك بأن نقرر أن أفعال الإنسان ليست

اختيارية تماماً ، و لا اضطرارية تماماً ، و هذا لا يمكن تحقيقه إلا بفهم الحقائق الآتية :

أ- أنه لا خالق غير الله ، فأفعال العباد التي صاروا بها مطيعين و عصاة ، يخلقها الله تعالى ، فالحق سبحانه يخلق المخلوقات .

ب- أفعال الناس كلها لا تقع بغير مشيئة الله وقدرته ، فالأدلة كلها تدل على عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأشياء و الأفعال .

ج- والإنسان مع ذلك غير مجبور على أفعاله و أقواله ، وأنها ليست لا إرادية ، و أن أفعال الإنسان ، وإن كان الله هو الذي خلقها ، إلا أن الإنسان هو الذي فعلها حقيقة ، وأنه اختارها وأرادها حقيقة ، وأن نسبة أفعاله إليه نسبة حق لا مجاز ولذا بما أن البشر فاعلون لأفعالهم حقيقة ، فإنهم يستوجبون عليها المدح أو الذم .

وباختصار فإن أفعال العباد لا يخلقها العباد ، بل هي خلق الله تعالى ، وفعل العبد وكسبه.

د- لا منافاة بين كون العبد محدثاً لفعله ، وكون هذا الإحداث ضمن مشيئة الله وإرادته .

هـ- أن كون الله سبحانه و تعالى خالقاً لأفعال العباد ، لا يعني أن فعل العبد هو نفس فعل الله ففعل العبد يخلق الله ، ويفعله العبد ، ويكسب آثاره العبد ، سواء كانت هذه الآثار والنتائج ، نفعاً أو ضرراً ، كما يقول تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (سورة البقرة : ٢٨٦) (١٠٩) .

ويؤكد الباحث أن هذه المسألة إحدى المسائل التي فرقت المسلمين ومزقت وحدتهم ، لذا أرى تجنب الخوض في هذه المسألة إلا في مجال الدفاع عن العقيدة الإسلامية ، وذلك لإفحام أعداء الإسلام ، أو المجادلين الذين يلجأون إلى القرآن للاستدلال على مشروعية معاصيهم ، فهؤلاء يجب الرد عليهم وبيان عوار مذاهبهم .

هوامش ومصادر ومراجع البحث

- (١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي - ت: كمال يوسف الحوت - عالم الكتب - بيروت - لبنان - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م - ص : ٨٣ .
- (٢) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة : د. عبد الرحمن بن صالح الحمود - مكتبة الرشيد - الرياض - ط الأولى - ١٤٠٥ هـ - ١٩٩٥ م - ٣/١٣٣٠ .
- (٣) هي التي تثبت للعبد غير مؤثرة أصلاً . انظر : الملل والنحل للشهرستاني - ص ٨٥ ، والفرق بين الفرق للبغدادي - ص ٢٦ .
- (٤) انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام - علي سامي النشار : دار المعارف - القاهرة - ط السابعة - ١٩٧٧ م - ٣٤٣/١ .
- (٥) مقدمة مناهج الأدلة في عقائد أهل الملة لابن رشد - ت : د. محمود قاسم - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٦٤ م - ص : ١٠٦ .
- (٦) انظر : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين - أبو الحسن الأشعري - ت: هلموت ريتير - دار إحياء التراث العربي - ط الثالثة - ٣٣٨/١ ، و الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم : عبد القاهر بن طاهر البغدادي - ت: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة - دار الآفاق الجديدة - دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م - ص: ١٩٩ ، والملل والنحل - محمد عبد الكريم الشهرستاني : ت: محمد سيد كيلاني - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط الثانية - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م - ص : ١٨٧/١ ، وتاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد - محمد أبو زهرة : دار الفكر العربي - القاهرة - ١٠٢/١ .
- (٧) انظر : شرح العقيدة الطحاوية - ابن أبي العز الحنفي - ت: جماعة من العلماء : خرج أحاديثها : محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - ط الثامنة - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - ص : ٤٣٨

- (٨) انظر هذه الردود بتوسع في بحث قدم لنيل درجة الدكتوراة بعنوان " أفعال العباد بين الجبر والإختيار " للباحث محمد حسن رباح بخيت . ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .
- (٩) صحيح البخاري ج ٢ ص ٤١ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب .
- (١٠) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل - علي بن عبد الرحمن المعروف بابن حزم الظاهري - دار الجيل - ت - د. محمد إبراهيم نصر و د. عبد الرحمن عميرة - بيروت - لبنان - ٣/ ٣٥ . وانظر : إيثار الحق على الخلق لابن المرتضى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ص : ٣١٤ .
- (١١) مجموع الفتاوى : ابن تيمية - ٨ / ١٠٧ ، ٤٤٦ .
- (١٢) المصدر السابق : ٨ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ .
- (١٣) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل : لابن حزم ٢٢/٣ ، والملل والنحل - الشهرستاني : ٤٣/١ ، ومقدمة كتاب تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري - ابن عساكر - ت : محمد زاهد الكوثري - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - ص : ١١ .
- (١٤) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام - علي سامي النشار - ص : ٣١٤ ، ٣١٥ .
- (١٥) انظر : المعتزلة - زهدي جار الله - الأهلية للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - ط الأولى - ١٩٧٤م - ص : ١٠٠ .
- (١٦) انظر : المغني في أبواب التوحيد والعدل - القاضي عبد الجبار بن أحمد - نشر المؤسسة المصرية للتأليف - القاهرة : ٨/٨ ، ١٦ ، ٤٣ ، ٩٥/٩ وما بعدها ، وشرح الأصول الخمسة - عبد الجبار الهمداني المعتزلي - ت : عبد الكريم عثمان - ط الأولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م - مكتبة وهبة - القاهرة - ص : ٣٣٦ وما بعدها .
- (١٧) المغني - القاضي عبد الجبار - ٣/ ٨ .
- (١٨) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني ، أبو الحسين ، قاض أصولي ، كان شيخ المعتزلة في عصره ، وهم يلقبونه قاضي القضاة ، ولي القضاء بالري ، ومات بها سنة ٤١٥هـ ، و من تصانيفه : تنزيه القرآن عن المطاعن و " شرح الأصول الخمسة " و " المغني في أبواب التوحيد والعدل " و " المجموع في المحيط بالتكليف وغيرها - انظر ترجمته في : تاريخ بغداد أو مدينة السلام - أحمد بن علي الخطيب البغدادي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ١١ / ١١٣ ، وطبقات الشافعية : تاج الدين السبكي - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط الثانية - ٩٧/٥ ، ولسان الميزان : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان - ط الثانية - ١٩٧١م - ١٣٩٠هـ - ٣/ ٣٨٦ ، وشنرات الذهب في أخبار من ذهب : أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - ٢٠٢/٣ .
- (١٩) انظر : الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم : أبو الحسين أحمد بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي - ت: نبيرج - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م - ص : ١١٨ .
- (٢٠) انظر : المغني - عبد الجبار : ٣/٨ ، والملل والنحل - الشهرستاني : ٥١/١ ت : كيلاني .
- (٢١) انظر : مقدمة كتاب مناهج الأدلة لابن رشد - د. محمود قاسم : ص : ١٠٨ .

- (٢٢) انظر : الانتصار - الخياط - ص : ١٢٠ - ١٢٢ ، والملل والنحل - الشهر ستاني : /١ ، ٥٤ ، ٥٥ .
- (٢٣) انظر : المعتزلة - زهدي جار الله - ص : ١٠٦ ، وموقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها : أبو لبابة حسين - دار اللواء للنشر والتوزيع - السعودية - الرياض - ط الثانية - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - ص : ٦٣ .
- (٢٤) انظر : المعتزلة - زهدي جار الله - ص : ١٠٦ .
- (٢٥) انظر : شرح المقاصد : سعد الدين التفتازاني - ت : عبد الرحمن عميرة - عالم الكتب - بيروت - لبنان - ط الأولى - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م - ٢٤٨/٤ - ٢٦٢ ، والمواقف : الإيجي ص : ٣١٥ ، ومقدمة كتاب مناهج الأدلة لابن رشد - د. محمود قاسم - ص : ١٠٨ ، وفي علم الكلام : " دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين " - أحمد محمود صبحي - مؤسسة الرسالة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٩٢ م : ١٥٠/١ .
- (٢٦) انظر : " أفعال العباد بين الجبر والإختيار " للباحث محمد حسن رباح بخيت - ص ٣٣١ .
- (٢٧) انظر المصدر السابق : ص ٣٢٠ - ٣٢٢ .
- (٢٨) شرح الفقه الأكبر - ص ٨٢ ، وانظر : تحفة المرید شرح جوهره التوحيد - ص ١٠٤ ، وانظر : شرح المقاصد . ٢٢٧/٤ .
- (٢٩) الجويني : هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني الفقيه الشافعي ولد في جوين بنيسابور عاش أربعين عاماً في مكة المكرمة والمدينة ، ولهذا سمي إمام الحرمين ، ثم عاد إلى نيسابور وتوفي بها سنة ٤٧٨ هـ وكان من أئمة الشافعية ، انظر : وفيات الأعيان ٣ / ١٦٧ ، البداية والنهاية لابن كثير ١٢ / ١٢٨ ، الأعلام للزركلي ٤ / ٣٠٦ .
- (٣٠) العقيدة النظامية : للجويني - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ط الأولى سنة ١٩٧٨ م - ص ٤٧ .
- (٣١) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي - ص ٥٧ .
- (٣٢) انظر : الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص ٦٠ ، وانظر : التفسير الكبير للرازي - ١٤٦ / ٢ .
- (٣٣) شرح العقيدة الطحاوية : ابن أبي العز الحنفي - ص - ٤٣٧ - ت : جماعة من العلماء .
- (٣٤) لسان العرب : ابن منظور - مؤسسة التاريخ العربي - بيروت - لبنان - ط الثانية - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م - ٧١٦ / ١ .
- (٣٥) المفردات في غريب القرآن - ص : ٤٣٠ ، ٤٣١ - ت : سيد كيلاني .
- (٣٦) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة و التعليل : ابن القيم الجوزية - دار الفكر للطباعة والنشر - مكتبة الرياض الحديثة - الرياض - ط الأولى - ١٣٢٣ هـ - ص : ١٢٠ .
- (٣٧) انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به : القاضي أبي الطيب الباقلاني - ت : محمد زاهد بن الحسن الكوثري - مؤسسة الخانجي - القاهرة - ط الأولى - ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م - ص : ١٤٤ ، والمواقف : الإيجي - ص : ٣١١ ، والتبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين : أبو المظفر الإسفراييني - ت : محمد زاهد الكوثري - مطبعة الأنوار - القاهرة - مصر - ط الأولى - ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م -

ص : ١١٦ ، و إحياء علوم الدين - أبو حامد محمد بن محمد الغزالي - مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة : ١١٠/١ ، ١١١ .

(٣٨) انظر : نهاية الإقدام في علم الكلام - عبد الكريم الشهرستاني - حرره وصححه : ألفرد جيوم - طبعة مصورة

عن طبعة ليدن - ص : ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، وتاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام - محمد أبو ريان - ص : ٢٠٦ .

(٣٩) الإبانة عن أصول الديانة : أبو الحسن الأشعري - ت: بشير محمد عيون - مكتبة المؤيد - السعودية - الطائف

- ط الثالثة - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م - ص : ٤٦ ، و انظر : مقالات الإسلاميين - الأشعري - ص : ٢٩١ ،

ت : ريتير .

(٤٠) للمع في الرد على أهل الزيغ والبدع : أبو الحسن الأشعري - ت : حموده غرابية - مطبعة مصر - القاهرة -

١٩٥٥ م - ص : ٧٦ .

(٤١) شرح الأصول الخمسة - القاضي عبد الجبار - ص : ٣٦٤ .

(٤٢) علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي ، الأمدي ، الحنبلي ، ثم الشافعي "سيف الدين" فقيه ، أصولي -

متكلم ، منطقي ، حكيم ، وُلد بآمد ، و أقام ببغداد ، وانتقل إلى القاهرة ، فدرس فيها و اشتهر ، وتوفي بها

سنة ٣٦١ هـ ، له نحو عشرين مصنفاً منها : الإحكام في أصول الأحكام ، وغاية المرام في علم الكلام ، المبين

في شرح معاني الحكماء والمتكلمين ، انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : شمس الدين الذهبي - ت : شعيب

الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط السابعة - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م - ٢٢ / ٣٦٤ ، ولسان الميزان

: ١٣٤/٣ ، والبداية والنهاية : ابن كثير - مكتبة المعارف - بيروت - لبنان - ط الثالثة - ١٩٨١ م - ١٤٠١

هـ - ١٤٠/١٣ ، والأعلام : خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - ط التاسعة - ١٩٩٠

م - ٣٢٢/٤ .

(٤٣) غاية المرام في علم الكلام - سيف الدين الأمدي - ت: حسن محمود عبد اللطيف - لجنة إحياء التراث

الإسلامي - القاهرة - ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م - ص : ٢٠٧ .

(٤٤) عبد الرحمن بن أحمد الإيجي من علماء الأشاعرة الكبار ، كان إماماً في المعقول ، و لد بایج من نواحي شيراز

بعد السبعمئة ، وتوفي سنة ٧٥٦ هـ - من مؤلفاته المواقف . انظر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة :

ابن حجر العسقلاني - دار الجيل - بيروت - ٣٢٢/٢ ، وطبقات الشافعية : السبكي : ٤٦/١٠ ت : عبد الفتاح

الحو ، والأعلام : الزركلي : ٢٩٥/٣ .

(٤٥) المواقف في علم الكلام - عبد الرحمن الإيجي - ص : ٣١١ .

(٤٦) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٤٧) المصدر السابق : ص : ٧٨ .

(٤٨) المصدر السابق : ص : ٧٨ .

(٤٩) مقدمة كتاب مناهج الأدلة لابن رشد - د. محمود قاسم - ص : ١١٠ .

(٥٠) العلامة ، فيلسوف الوقت ، أبو الوليد ، محمد بن أبي القاسم أحمد بن شيخ المالكية أبي الوليد ، محمد بن أحمد بن

رشد القرطبي ، مولده قبل موت جده بشهر ، سنة عشرين و خمس مئة . أخذ عن أبي مروان بن مسرة و جماعة

، وبرع في الفقه وأخذ الطب من أبي مروان خربول ، ثم أقبل على علوم الأوائل وبلاياهم حتى صار يُضرب به

يُضرب به المثل في ذلك ، وله من التصانيف : بداية المجتهد في الفقه ، والكليات في الطب ، و مختصر المستنصر في الأصول وغيرها كثير، انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء - الذهبي: ٢١ / ٣٠٧ - ٣١٠ ، والأعلام - الزركلي : ٣١٨/٥ .

(٥١) مناهج الأدلة في عقائد الملة - ابن شد - ص : ٢٢٤ .

(٥٢) يقول ابن تيمية : "... وفسر الكسب بأنه ما حصل في محل القدرة المحدثة مقروناً بها ، ووافقه على ذلك طائفة من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، و أكثر الناس طعنوا في هذا الكلام وقالوا عجائب الكلام ثلاثة : طفرة النظام ، و أحوال أبي هاشم ، و كسب الأشعري ، وقد أنشد في ذلك :

مما يقال و لا حقيقة تحته معقولة تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري ، والحال عند البهشمي ، وطفرة النظام

منهاج السنة : ابن تيمية - ت : محمد رشاد سالم - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - ط الثانية - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م - ٣٢٣/١ .

(٥٣) انظر : قضية الثواب والعقاب بين مدارس الإسلاميين - جابر السميري - ص : ١٦٣ .

(٥٤) المواقف - الإيجي - ص : ١٥٠ .

(٥٥) المواقف - الإيجي - ص : ٣١٢ ، وغاية المرام في علم الكلام - الأمدي : ص : ٢٠٧ .

(٥٦) من ذلك ما اعترف به الإيجي حين قال عند مناقشته للمعتزلة في موضوع الحسن والقبح العقليين : "لنا أن الحسن والقبح ليس عقليين وجهان : الأول : إن العبد مجبور في أفعاله ...". المواقف في علم الكلام - ص : ٣٢٤ ، وانظر : الملل والنحل - الشهرستاني : ٩٦،٩٧/١ .

(٥٧) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع - الأشعري - ص : ٧٦ ت : غرابية .

(٥٨) انظر : الملل والنحل - الشهرستاني : ص : ٩٦ ، ٩٧ ، ونشأة الأشعرية و تطورها : د . جلال موسى - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٨٢ م - ص : ٢٣٣ ، والإنصاف - الباقلاني - ص : ٧٠ ، ٧١ .

(٥٩) اللمع - الأشعري - ص : ٧٤ .

(٦٠) المصدر السابق - ص : ٧٨ .

(٦١) حسن بن عبد المحسن ، المعروف بأبي عذبة ، متكلم ، من تصانيفه : الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية وبهجة أهل السنة . وغيرها ، انظر ترجمته في : الأعلام : ١٩٨/٢ ، ومعجم المؤلفين : عمر رضا كحالة - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط الأولى - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م - ٥٦٢/١ .

(٦٢) الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية : الحسن بن عبد المحسن المشهور بأبي عذبة - ت : د. عبد الرحمن عميرة - عالم الكتب - بيروت - لبنان - ط الأولى - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م - ص : ٤٤ .

(٦٣) المنهج الجدلي عند الأشاعرة : وفاء سمير علي (رسالة ماجستير مقدمة لقسم الفلسفة بجامعة عين شمس) فلسفة إسلامية - ١٩٩٠ م - ص : ١٧٣ .

(٦٤) البقرة : الآية : ٢٠٢ ، النساء : الآية : ١١١ ، الأنعام : الآية : ١٢٠ ، الزمر : الآية : ٥١ ، الطور : الآية : ٢١ ، المسد : الآية : ٢ ، الأعراف : الآية : ٣٩ ، إبراهيم : الآية : ٥١ ، الروم : الآية : ٤١ .

(٦٥) انظر: في علم الكلام - صجي : ٨١/٢ ، ٨٢ ، و المنهج الجدلي عند الأشاعرة : ص : ١٧٤ .

(٦٦) انظر : اللمع في الرد على أهل الزيغ و البدع - الأشعري : ص : ٧١ - ٧٢ .

(٦٧) المصدر السابق - ص : ٧١ - ٧٢ .

(٦٨) انظر : التوحيد - الماتريدي - ص : ٢٢٥ - ٢٢٦ ، والتمهيد لقواعد التوحيد - أبو المعين النسفي - ص :

٢٧٨ ، وأصول الدين : البزدوي - ص : ٩٩ ، وشرح الفقه الأكبر : ملا علي القاري - ت : علي دندل - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - ص : ٧٩ ، والروضة البهية - أبو عذبه - ص : ٤٣ .

(٦٩) التوحيد - الماتريدي - ص : ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٧٠) ميمون بن محمد بن محمد بن مكحول النسفي (أبو المعين) متكلم ، فقيه ، أصولي ، كان بسمرقند ، وسكن بخارى ، من تصانيفه : التمهيد لقواعد التوحيد ، بحر الكلام ، تبصره الأدلة ، و غيرها . انظر ترجمته في : تاج التراجم فيمن صنف من الحنفية : زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا الحنفي - ت : إبراهيم صالح - دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤١٢ هـ - ١٩٨٣ م - ص : ٢٧٣ ، والجواهر المضية في تراجم الحنفية : عبد القادر بن محمد أبو الوفا القرشي - ت : محمد عبد الفتاح الحلو - هجر للطباعة والنشر - ط الثانية - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م - ٥٢٧/٣ ، والأعلام - الزركلي : ٣٤١/٧ ، و معجم المؤلفين - كحالة : ٤٤٩/٣ .

(٧١) التمهيد لقواعد التوحيد - النسفي - ص : ٢٧٨ .

(٧٢) التوحيد - الماتريدي - ص ٢٢٨ ، و انظر : ص : ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٧٣) أحمد بن حسن بن سنان الدين البياضي : قاضي فاضل ، بوسنوي الأصل ، ولد في إستانبول سنة ١٠٤٤ هـ وأخذ عن علمائها ، وولي قضاء في بروسه ثم مكة فاستانبول ، و توفي في قرية قريبة منها سنة ١٠٩٨ ، له مؤلفات بالعربية منها : إشارات المرام من عبارات الإمام ، و سوانح العلوم في ستة فنون - الأعلام - الزركلي : ١١٢/١ و معجم المؤلفين - كحالة : ١٢٠/١ .

(٧٤) إشارات المرام من عبارات الإمام : كمال الدين أحمد البياضي - ت : يوسف عبد الرازق المشهدي الشافعي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م - ص : ٢٥٦ .

(٧٥) انظر : التوحيد - الماتريدي - ص : ٢٦٣ .

(٧٦) انظر : التوحيد - الماتريدي - ص ٢٢٨ ، ٢١٥ ، ٢٥٦ .

(٧٧) تاريخ المذاهب الإسلامية : ١٨٤/١ ، ١٨٥ .

(٧٨) تأويلات أهل السنة : " أبو منصور الماتريدي " ت - د . محمد مستفيض الرحمن - مطبعة الإرشاد - بغداد - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م - ص : ٢٤٤ .

(٧٩) تأويلات أهل السنة - ص : ٢٥٤ .

(٨٠) تأويلات أهل السنة : ص : ٥٦١ ، ٥٦٢ .

(٨١) التوحيد - الماتريدي : ص : ٢٣٠ .

(٨٢) المصدر السابق - ص : ٢٣٠ .

- (٨٣) المصدر السابق : ص : ٢٣١ .
- (٨٤) المصدر السابق : ص : ٢٣٢ .
- (٨٥) المصدر السابق : ص : ٢٣٢ .
- (٨٦) المصدر السابق : ص : ٢٣٣ ، و انظر : مقدمة مناهج الأدلة لابن رشد - د. محمود قاسم : ص : ١١٣ - ١١٦ ، و إمام أهل السنة و الجماعة " أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية " : د. علي المغربي - مكتبة وهبة - مصر - ط الأولى - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - ص : ٢٦٧ - ٢٧٨ .
- (٨٧) الروضة البهية - ص : ٤٢ .
- (٨٨) انظر : نشأة الأشعرية و تطورها : د. جلال موسى : ص : ٢٣٦ ، و إمام أهل السنة و الجماعة : د. علي المغربي - ص : ٤٣٢ - ٤٣٣ .
- (٨٩) التوحيد - الماتريدي : ص : ٢٤٣ .
- (٩٠) انظر : إمام أهل السنة و الجماعة - د. علي المغربي : ص : ٤٣٣ .
- (٩١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي وابنه محمد - السعودية - ط الأولى - ١٣٩٨ هـ - ٣٨٩/٨ - ٣٩٣ .
- (٩٢) شرح الفقه الأكبر - ملا علي القاري - ت : دندل - ص : ٣٢٥ .
- (٩٣) هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري ، الرازي ، الشافعي ، اللالكائي (أبو القاسم) فقيه ، محدث ، حافظ ، متكلم ، قدم بغداد فاستوطنها ، و درس الفقه الشافعي على أبي حامد الإسفراييني ، و توفي بالدينور في رمضان كهلاً من آثاره : مذاهب أهل السنة ، و شرح أصول اعتقاد أهل السنة - انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : ٤١٦/١٧ و تاريخ بغداد : ٧٠/١٤ ، ٧١ ، و شذرات الذهب : ٢١١/٣ .
- (٩٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة من الكتاب و السنة و إجماع الصحابة و التابعين من بعدهم - هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي - ت : أحمد سعد حمدان - دار طيبة للنشر و التوزيع - السعودية - الرياض - ٥٣٤/٣ .
- (٩٥) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عامر النيسابوري ، الصابوني ، (أبو عثمان) فقيه ، محدث ، مفسر ، خطيب ، واعظ ، سمع بنيسابور ، وغيرها ، و توفي بنيسابور لأربع ليال بقين من المحرم ، من مصنفاته : ذم الكلام ، الفاروق في الصفات ، كتاب الأربعين في الحديث ، وغيرها . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : ١٨ / ٤٠ ، و البداية و النهاية : ٧٦/١٢ ، و طبقات الشافعية - السبكي : ١١٧/٣ ، و شذرات الذهب : ٢٨٢/٣ ، ٢٨٣ .
- (٩٦) عقيدة السلف و أصحاب الحديث - الصابوني - ص : ٢٧٩ .
- (٩٧) المنكرون لهذا هم القدرية النفاة الذين يقولون إن العبد يخلق أفعال نفسه ، وأن الله لم يخلق أفعال العباد .
- (٩٨) مجموع الفتاوى - ابن تيمية : ٣٨٨/٨ .
- (٩٩) المصدر السابق : ٤٠٦/٨ .
- (١٠٠) شرح العقيدة الطحاوية - ابن أبي العز الحنفي - ت : جماعة من العلماء - ص : ٤٣٦ .
- (١٠١) مجموع الفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : ٣٩٣/٨ بتصرف .

- (١٠٢) انظر : تفسير القرآن العظيم : إسماعيل بن عمر بن كثير - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - ط الأولى - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م - ٦٢/٤ .
- (١٠٣) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد : ص : ٢٥ ، و المستدرک علی الصحیحین فی الحدیث : أبو عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالحاكم النيسابوري - وفي ذيله تلخيص المستدرک محمد بن أحمد الذهبي - دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م - ٣١/١ ، ٣٢ ، و اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ٣ / ٥٣٨ ، ٥٣٩ .
- (١٠٤) مجموع الفتاوى : ابن تيمية - ٣٨٩/٨ - ٣٩٠ ، و انظر : لوامع الأنوار البهية - السفاريني : ٣١٢/١ .
- (١٠٥) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل : ابن القيم الجوزية - دار الفكر للطباعة والنشر - مكتبة الرياض الحديثة - الرياض - ط الأولى - ١٣٢٣ هـ - ص : ١١٣ .
- (١٠٦) انظر : مجموع الفتاوى ابن تيمية : ٣٨٧/٨ .
- (١٠٧) لوامع الأنوار البهية : ٣١١ ، ٣١٩/١ .
- (١٠٨) مناهج الأدلة في عقائد الملة - ابن رشد - ص : ١٤٣ .
- (١٠٩) انظر : دراسات في العقيدة الإسلامية - محمد الخطيب ، ومحمد الهزايمة : ص : ٢٠٧ ، ٢٠٨ .